

هل تملص الكويت من مساعدة العراق على تجاوز أزمته المالية الحادة

اتهامات لحكومة الكاظمي بابتزاز الكويت باستخدام ملف الخلاف الحدودي



تعبير رمزي لا يغير الأمر الواقع

وأوضحت المصادر أنّ "محاولات بغداد للضغط من أجل الحصول على دعم مالي تاتي على خلفية رغبة الولايات المتحدة في انتزاع العراق من الحزن الإيراني بما يسهم في زيادة الحصار الاقتصادي على طهران"، لافتة إلى أنّ "الجانب الأمريكي في إطار سعيه لتطبيق العقوبات الاقتصادية على إيران يدعم مشروع الربط الكهربائي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، بما يدفع باتجاه تخلي بغداد عن شراء الكهرباء والغاز من طهران لوقف تمتعها بهذا المورد المالي".

واعتماد المراقبون على تسجيل عودة الخلافات الحدودية بين الكويت والعراق إلى الواجهة في منغصات سياسية معينة تخص العلاقة بين البلدين أحيانا، والوضع السياسي داخل كل بلد أحيانا أخرى كان تتخذ جهة ما الملف وسيلة للضغط على خصومها خصوصا من هم في سدة الحكم وموقع اتخاذ القرار.

وتشكو العديد من الجهات العراقية ما تعتبره "حيفا" تم تسليطه على العراق بضغط اميركي وجعل منفذه على مياه الخليج لا يتجاوز مسافة بطول 50 كيلومترا في مقابل 500 كيلومتر للكويت، وجاء ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وفق القرار 833 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1993 بعد غزو العراق للكويت عام 1990. وفي 2012 وقعت حكومتا البلدين اتفاقية خور عبدالله بغرض "التعاون في تنظيم الملاحة والحفاظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي"، والخور المذكور هو عبارة عن مساحة مائية ممتدة بين العراق والكويت مُنحت أجزاء منها للآخرين بمقتضى القرار الأممي ما ضيق المنفذ العراقي على مياه الخليج بشكل كبير.

على حكومة الكاظمي. ونقلت الصحيفة عن المصادر قولها "إن الكويت خاطبت الرياض قد تلقت رسالة عراقية ماثلة بشأن المشاركة في المفاوضات" بشأن الحدود البحرية، مضيفة أنّ "الحكومة العراقية تستغل عددا من الملفات العالقة مع الكويت، منها ترسيم الحدود البحرية وتمييق خور عبدالله، للضغط على الكويت، بهدف تحقيق بعض المكاسب التي تسهم في تجاوز العراق أزمته الاقتصادية الداخلية".

ووفقا لصدات المصادر فإنّ "ورقة الضغط العراقية على الكويت تاتي في سياق فشل محاولات الحصول على مساعدات مالية جديدة، كانت تصدر أجددة وزير المالية العراقي علي علاوي لدى زيارته الكويت أواخر مايو الماضي".

الخليجيون غير مرحبين بجعل الجانب المالي هو البوابة الوحيدة لتمتتين العلاقات مع العراق تنفيذاً للرغبة الأميركية

وأشارت المصادر إلى أنّ "ردّ الكويت كان واضحا بأنها تعهدت بتقديم ملياري دولار خلال مؤتمر إعادة إعمار العراق، الذي استضافته عام 2018، لتمويل مشاريع تنموية، إلا أنّ الجانب العراقي منذ ذلك الوقت لم يردّ ولم يحدد تلك المشاريع، كما يمارس أسلوب المماطلة في عقد اللجنة المشتركة الكويتية العراقية، التي على أجدتها العديد من الملفات التي تريد الكويت الانتهاء منها".

فتّح ملف الخلاف الحدودي القديم بين الكويت والعراق في هذا الظرف بالذات، حيث تتجه بغداد بقوة وبدفع من واشنطن صوب عواصم الخليج بحثاً عن مساعدات عاجلة لتجاوز الأزمة المالية الحادة، لا يمكن أن يكون الهدف منه تغيير الوضع الحدودي القائم والمفروض بإعادة دولية صارمة، بقدر ما هو تعبير عن موقف سلبي من حكومة مصطفی الكاظمي وعن رفض لمساعدتها لمجرد الاستجابة لإدارة أميركية مُسقطّة.

الإقدام على مراجعة جزرية وشجاعة للعلاقة غير السوية بين بغداد وطهران. والأسبوع الماضي دعت الولايات المتحدة بقوة باتجاه إنجاز ربط كهربائي بين العراق ودول الخليج، وذلك في سياق محاولات واشنطن إنهاء تبعية بغداد لطهران في مجال الطاقة وهي تبعية تجني منها إيران فوائد مالية من خلال بيعها الغاز والكهرباء للعراق.

وكانت جلسة مناقشات ثلاثية عبر الفيديو جمعت ممثلين عن حكومتي العراق والولايات المتحدة الأميركية، وممثلين عن مجلس التعاون الخليجي، قد عقدت في السادس عشر من الشهر الجاري لمناقشة موضوع مشروع الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج.

وجاءت الجلسة بتنظيم ودعم من الحكومة الأميركية التي علقت خارجيتها على ذلك بالقول إنّ "الولايات المتحدة ملتزمة بتسهيل هذا المشروع، وتوفير الدعم حيثما تكن الحاجة"، بينما قال مراقبون إنّ جهود واشنطن تحمل ملامح التسرع والعجلة بدافع الرغبة في تضييق الخناق الاقتصادي على إيران، متوقّعة أنّ الخليجين لن يشاركوا في مشروع مُسقط لا يراعي مصالحهم ورؤاهم بشأن العلاقة مع العراق.

ويمثل فتح ملف الخلافات الحدودية العراقية الكويتية في مثل هذه الأجواء مؤشرا على عدم رضا دوائر خليجية

مع عمل اقسام المستشفى. وتوالت خلال الفترة القريبة الماضية التحذيرات من اقتراب المنظومة الصحية الهشة في اليمن من الإنهيار، حيث تلقت تلك المنظومة ضربة قاصمة في نواتها الصلبة الممثلة في كادرها البشري الذي لم يعد يستطيع إنجاز مهامه بسبب ضعف الوسائل وانعدامها في بعض الأحيان ما اضطر أعدادا من العاملين في القطاع الصحي إلى ترك مواقع عملهم بسبب عدم توفر وسائل حمايتهم من وباء كورونا.

وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود مؤخرا أنّ العديد من العاملين الصحيين في اليمن، تركوا وظائفهم خشية إصابتهم بالفايروس ما أدى إلى إضعاف النظام الصحي الهش. وقالت المنظمة الإنسانية الدولية في تقرير لها "ترك العديد من العاملين في مجال الصحة وظائفهم بسبب ارتفاع احتمال إصابتهم بالعدوى خلال عملهم، ما أدى إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية الهش أصلا".

وأوضحت أنّ "خطر إصابة العاملين الصحيين بكورونا باليمن أثار مخاوف شديدة بشأن سلامتهم، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى ترك وظائفهم والبقاء في منازلهم، مما يجعل المستشفيات تعاني من نقص في العاملين".

وشككت المنظمة من أنّ إمكانات فحص فايروس كورونا المستجد في اليمن "محدودة للغاية" وبالتالي فإن الفايروس ينتشر في جميع أنحاء البلاد "دون أن يتم تتبع الحالة الوبائية". وتابعت "بعد سنوات من الحرب، كان النظام الصحي يعاني من ضغط كبير بالفعل قبل انتشار الجائحة، والآن يبدو أنّ الناس قد فقدوا الثقة في النظام الصحي والعاملين الصحيين".

وحثت كافة الدول على توفير موارد لليمن للمساعدة في حل الأزمة، مطالبة السلطات اليمنية بالسماح للناس بالوصول بشكل آمن إلى الرعاية الصحية والمساعدات. وكانت نقابة الأطباء والصيادلة في اليمن قد أعلنت قبل ذلك عن وفاة 45 طبيبا بفايروس كورونا منذ بدء انتشار المرض في العاشر من أبريل الماضي.

مع تقشي جائحة كورونا. ولم تكشف الصحيفة عن مصادرها ما جعل ملاحظين يتوقّعون أنّ ما نشرته يعبر عن موقف دوائر كويتية، وربما خليجية، غير راضية عن سياسة الحكومة العراقية الحالية بقيادة مصطفى الكاظمي الذي وعد بإحداث توازن في العلاقات الإقليمية ليلاده باتجاه الحد من علاقة التبعية التي تجمعها بإيران، لكنه بدا عاجزا عن تنفيذ ذلك عمليا، بدليل زيارته الأخيرة لطهران.

وقال مصدر دبلوماسي خليجي سبق له العمل في العراق، إنّ دوائر سياسية خليجية غير مرخبة بجعل الجانب المالي والاقتصادي هو البوابة الوحيدة لتمتتين العلاقات مع العراق، تنفيذاً للرغبة الأميركية التي تريد من بلدان الخليج التعجيل في مساعدة بغداد على تجاوز أزمته الراهنة، مؤكّدا أنّ الخليجين ينظرون إلى العلاقة مع العراق كحزمة واحدة اقتصادية وأمنية وسياسية، ومن ضمن مطالبهم من حكومة الكاظمي

الحوثيون يعلنون نفاذ مخزون الديزل في مناطقهم

صنعاء - أعلنت جماعة الحوثي المسيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن الجمعة نفاذ مخزون الديزل في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مطلقا بذلك صفارة إنذار بشأن كارثة إنسانية غير مسبوقة ستترتب على أزمة الوقود وتمس مختلف الأنشطة بما في ذلك ما يتعلق منها بإمدادات الأغذية والمياه والصرف الصحي وتشغيل المستشفيات.

وجاء الإعلان عن نفاذ الديزل على لسان أحمد عبدالله دارس وزير النفط في الحكومة غير المعترف بها دوليا والتابعة للجماعة، خلال وقفة احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة بصنعاء طالب المشاركون فيها بالسماح بدخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة غربى البلاد.

ويشكك خصوم الحوثيين وفي مقدمتهم الحكومة المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس عبدالرّه منصور هادي في صمود الجماعة بشأن أزمة الوقود ويتهمونها باستخدام الأزمة لابتزاز المجتمع الدولي والقاء تبعات الأوضاع الإنسانية على الحكومة الشرعية والتحالف العربي الداعم لها بقيادة السعودية.

ويقول هؤلاء إنّ الأزمة لا تؤثر على الجهد الحربي للجماعة وهو متواصل بنفس القوة والزمخ.

وقال دارس وفق ما نقلت عنه وسائل إعلام حوثية خلال الوقفة الاحتجاجية إنّ "كميات الديزل انتهت من مخزون شركة النفط"، محذرا من "تعطل الحياة" في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعته نتيجة لذلك.

نقص الوقود يضاعف خطر تعرض الملايين في اليمن للإصابة بفايروس كورونا ويضعف إمكانيات مواجهة الوباء

وأضاف أنّ وزارة النفط في صنعاء أطلقت نداء استغاثة وما من مجيب، وأنّ "الاجتماعات والوقفات والمؤتمرات الصحافية لم تف بالغرض، وأن الأمم المتحدة والعالم لم يسمعا صوتنا". وطالب المسؤول الحوثي المنظمة الأممية بـ"القيام بمهامها واجهها الإنساني تجاه أكثر من 26 مليون يمني".

وتستهلك المناطق الخاضعة لسلطة الحوثيين قرابة 60 في المئة من الوقود باليمن. وتتهم جماعة الحوثي التحالف العربي بقيادة السعودية باحتجاز قرابة 20 سفينة نفطية ومنع دخولها ميناء الحديدة، فيما يقول التحالف إنه حريص على تدفق المواد التجارية والإنسانية إلى اليمن، متهما الجماعة بممارسة انتهاكات بحق العمل الإنساني.

وتزيد أزمة الوقود من تعمييق الأزمة الإنسانية التي باتت في حكم الواقعة بالفعل في عدد من مناطق اليمن التي أصبح سكانها يواجهون الجوع بعد نفاذ مخزوناتهم الضئيلة من الطعام وعدم تجدد الإمدادات من قبل الجهات المقدمة للمساعدات بسبب شح التمويلات وتعقيدات الوضع الأمني، والمخاوف من وباء كورونا، ونذرة الوقود الضروري لعمليات نقل



آخر قطرة

الأمن العراقي يحرّر ميفيس دون استثارة الميليشيات

وفق المصدر نفسه. وأوضح مصدر أمني آخر لوكالة فرانس برس تفاصيل تحرير ميفيس ليل الخميس- الجمعة قائلا إنّ خلية الصقور الاستخباراتية، وهي قوات نخبة، تمكنت من تتبع أحد المسؤولين عن عملية الخطف من خلال كاميرات المراقبة.

وأضاف أنه "تم اعتقال الشخص وزعم أنه ينتمي إلى أحد فصائل الحشد الشعبي" التابعة للقوات الأمنية العراقية والتي تضم فصائل موالية لإيران.

ولفت إلى أنه "تم التوصل إلى تسوية لتجنب مصادمة، بإطلاق سراح المعتقل في مقابل تحرير الرهينة الألمانية".

وقال الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء يحيى رسول "القوات الأمنية تحرر الناشطة هيلا ميفيس" من دون إضافة أي تفاصيل.

وكانت ميفيس التي تدير برامج فنية في مركز "بيت تركيب" الذي ينظم نشاطات فنية غادرت مكتبها الانتين على متن دراجتها الهوائية عندما شوهدت سيارتان، إحداهما شاحنة بيضاء صغيرة تشبه تلك التي تستخدمها القوات الأمنية، تقومان بخطفها في حي الكرادة في وسط بغداد، وفق ما أفاد مصدر أمني. وشاهد عناصر أحد مراكز الشرطة عملية الخطف إلا أنهم لم يتدخلوا

بغداد - حرّرت قوات الأمن العراقية مواطنة المانية كانت قد خطفت مساء الإثنين خارج مكتبها في وسط العاصمة بغداد.

واعتبر تحرير الناشطة هيلا ميفيس إنجازا أمنيا واستخباراتيا مهماً لحكومة مصطفى الكاظمي التي تواجه صعوبات كبيرة في بسط الأمن والاستقرار، لكن السكوت عن هوية الخاطفين شكك في قيمة الإنجاز إذ اعتبره نشطاء عراقيون تسفيرا على الميليشيات المسلحة المسؤولة عن عمليات الخطف والإغتيال والتي عجزت الحكومة عن ضبط سلاحها، وأصبحت تتجنب إثارتها مخافة ردود فعلها العنيفة.